

الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات
القضية: 536
تاريخ القرار: 05 جوان 2024

قرار
أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات
القرار التالي بين:

المدعية: شركة "اتصالات تونس" في شخص ممثلها القانوني.
مقرها: ضفاف البحيرة 2 حدائق البحيرة 1053 تونس

من جهة

المدعى عليها: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني.
مقرها: حدائق البحيرة ضفاف البحيرة تونس 1053

من جهة أخرى

موضوع الدعوى

بعد الاطلاع على عريضة الدعوى المرفوعة من طرف شركة "اتصالات تونس" بتاريخ 18 ديسمبر 2023 والمرسمة بدفتر القضايا بكتابة الهيئة تحت عدد 536 و التي تظلمت فيها من قيام شركة "أوريدو تونس" بإطلاق لعبة ترويجية تحت تسمية "سكراتشي" تمنح بموجبها للفائزين جوائز تتمثل في أرصدة انترنات جوالة مجانية بسعة تدفق تتراوح بين 50 ميغا أوكتاوي و 200 جيغابايت مؤكدة على خلو الوثيقة الاشهارية من التنصيصات الوجوبية المنصوص عليها في القانون عدد 62 لسنة 2002 المتعلق بالألعاب الترويجية لاسيما البيانات الخاصة بإيداع نظام اللعبة لدى عدل الاشهاد ملاحظة تواصل اللعبة على مدى اشهر عدة دون انقطاع منذ تاريخ انطلاقها في 19 جويلية 2023 ناسبة لخصيمتها مخالفتها لقرارات الهيئة الوطنية للاتصالات وللقوانين الجاري بها العمل وأهمها قانون حماية المستهلك فضلا عن مساسها بقواعد المنافسة النزهة وانتهت إلى طلب التصريح بثبوت مخالفة المدعي عليها للتشريع المعمول بها في مادة مجال الاتصالات ومؤاخذتها في خصوص الممارسات المشتكى منها وتطبيق أحكام الفصل 74 من مجلة الاتصالات.



3/1

في الإجراءات

وبعد الاطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع101د لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقحة والمتممة بالقانون ع46د لسنة 2002 المؤرخ في 07 ماي 2002 وبالقانون ع101د لسنة 2008 المؤرخ في 08 جانفي 2008 وبالقانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013 وخاصة الفصول 63 و 65 جديد و 67 جديد و 68 جديد و 74 جديد منه .

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026د لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53د المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وبعد الاطلاع على القانون ع62د لسنة 2002 المؤرخ في 9 جويلية 2002 المتعلق بالألعاب الترويحية.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع54د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها، المنقح والمتمم بالقرار عدد 09 الصادر في 12 أفريل 2017 والقرار عدد 17 الصادر في 20 ديسمبر 2017 والقرار عدد 05 الصادر في 17 اوت 2018.

وبعد الاطلاع على المراسلة ع1695د بتاريخ 19 ديسمبر 2023 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات والتي وجه بمقتضاها نظير من عريضة الدعوى إلى وزير تكنولوجيايات الاتصال.

وبعد الاطلاع على المراسلة ع1694د بتاريخ 19 ديسمبر 2023 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات والتي وجه بمقتضاها نسخة من عريضة الدعوى إلى شركة "أوريدو تونس" لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الاطلاع على المقرر ع257د الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 26 ديسمبر 2023 والذي عينت بمقتضاه السيدة بشرى بن ناجي مقررا للنزاع.

وبعد الاطلاع على تقرير المحاولة الصلحية في القضايا 535-536-538 والمؤرخ في 15 أفريل 2024.

وبعد الاطلاع على بقية مظروفات الملف وما يفيد استدعاء طرفي النزاع لجلسة يوم 05 جوان 2024 وفيها حضر الأستاذ محسن الجزيري محامي المدعية شركة "اتصالات تونس" وقدم اعلام نيابة وطلب طرح القضية لوقوع الصلح وحضر السيد خالد بالسرور نيابة عن المدعى عليها شركة "أوريدو تونس" مقدما تفويضا صادرا عن ممثلها القانوني وأيد طلب طرح لوقوع الصلح.

في الجلسة

وبجلسة يوم 2024/06/05 حضر الأستاذ محسن الجزيري محامي المدعية "اتصالات تونس" وقدم اعلام نيابة وطلب طرح القضية لوقوع الصلح مع المدعى عليها "شركة أوريدو" تونس.
كما حضر السيد خالد بسرور نيابة عن المدعى عليها بمقتضى تفويض صادر عن ممثلها للقانوني وايد طلب الطرح المقدم من قبل نائب المدعية لوقوع الصلح بين الطرفين.

إثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

حيث ان الدعوى ملك لأطراف النزاع الامر الذي يعني أن ملكية الدعوى (أي الحق في استمرارية سيرها، والتحكم فيها، والحصول على حكم فيها) تعود إلى الخصوم (المدعي والمدعى عليه) أنفسهم، حيث لا تستطيع المحكمة المضي قدمًا في الدعوى أو الحكم فيها دون طلب من أحد أطرافها الا في حالات مخصوصة نص عليها القانون بصفة حصرية.

وحيث مكن المشرع المدعي من التنازل عن دعواه، وذلك بطلب طرحها او برفع الطلب الذي تقدم به في شأنها الامر الذي يؤدي الى انتهاء تلك الخصومة ولا يمكن بالتالي للمحكمة أن تستمر في نظرها دون موافقته على ذلك.
وحيث أن دور المجلس يقتصر في هذه الحالة على ضرورة التأكد من ان التخلي عن الدعوى من طرف المدعي كان صريحاً وواضحاً وان المطلوب لم يعارض في ذلك.
وحيث وطالما تبين ان طلب الطرح المقدم من نائب الشركة المدعية كان صريحاً وواضحاً وقد ايده فيه ممثل الشركة المدعى عليها فانه يتجه الاستجابة اليه والعمل به.

لذا ولهذه الأسباب

قررت الهيئة الحكم بطرح القضية

استجابة لطلب المدعية شركة "اتصالات تونس"

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المتركبة من السادة:

- محمد الطاهر ميساوي: رئيس الهيئة
- شاكر التواتي: نائب رئيس الهيئة
- شيراز التليلي: عضو قار
- مجدي حسن: عضو
- سمية حمودة: عضو
- كمال الرزقي: عضو
- كريم الشواشي: عضو

نائب رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

شاكر التواتي

